منظمة التجارة الدولية WTO
Word Trade Organization

د.تهاني باقازي

العولمة بمفهومها الاقتصادي

هي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة.

العناصر التي ساعدت على ظهور العولمة

- الثورة المعلوماتية -الإنترنت
- ثورة تقنية الإتصالات
- تنامي قوة الشركات المتعددة الجنسية MNC’s وتسمى أيضاً الشركات العابرة للقارات TNC’s

- بروز فوائض مالية كبيرة (رؤوس أموال)
- إنهيار الاشتراكية
- الرغبة فى المزيد من تحرير التجارة العالمية
- إزدياد التكتلات الاقتصادية
- المناداة بتحرير إقتصاديات الدول من:

القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص

خصخصة الخدمات الحكومية

أعمدة أو أركان العولمة الاقتصادية

- صندوق النقد الدوليIMF
- البنك الدولي (للإنشاء والتعمير) WORLD BANK
- منظمة التجارة الدولية ITO -الجات GATT -منظمة التجارة العالمية WTO

نبذه تاريخيه

- تأسست الجات وتعني "الإتفاق العام للتعريفات والتجارة "عام 1947 م ودخلت حيز التنفيذ في يناير عام 1948 م.

كان عدد أعضائها 23 دولة ويسمون"الأعضاء المتعاقدين"Contracting Parties" .

اتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها.

جولات الجات التفاوضية

السنة	إسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	التعريفات الجمركية
1949	آنسي	13	التعريفات الجمركية
1951	توركاي	38	التعريفات الجمركية
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية
1961-1960	ديلون	26	التعريفات الجمركية

1976-1964	كينيدي	62	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق
1979-1973	طوكيو	102	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
1993-1986	أورجواي	123	التعريفات الجمركيه، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعه، المنسوجات، حقوق الملكيه الفكريه، تسوية المنازعات، انشاء منظمة التجاره العالميه

وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات منها:

التجارة فى السلع

التجارة فى الخدمات

العوائق الفنية أمام التجارة

قواعد التقييم الجمركي

الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد

إجراءات مواجهة الإغراق

الدعم والإجراءات المضادة

المشتريات الحكومية

التجارة في اللحوم البقرية

التجارة في منتجات الألبان

التجارة في الطائرات المدنية

تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية

- تعتبر منظمة التجارة العالمية WTO منظمة دولية متخصصة من ضمن المنظمات المتخصصة الغير تابعة للأمم المتحدة ، تبنت اتفاقيات الجات GATT وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات جديدة إليها ، وخصوصاً فيما يخص التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .
- يكون الالتزام بالمنظمة وقواعدها نهائي ودائم لكل عضو من الأعضاء ، حيث أن الإلتزام بالجات كان غير كامل ، ولكن يمكن للعضو الإنسحاب من المنظمة متي شاء .

- تغطي أحكام وقواعد المنظمة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية .
- جميع الأعضاء في المنظمة متساوين في الأصوات (صوت واحد لكل دولة) والقرارات عادة تصدر بالتراضي، أي بدون تصويت ، إلا عند الاعتراض فتحتاج القرارات إلى أخذ الأصوات ، وتكون بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع أو الإجماع كلا حسب خاصية الموضوع .

المهام الرئيسية للمنظمة

- تقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها خلال الجولات الثمانية من مفاوضات الـ (GATT) تحت نظام الإلزام الموحد Single Undertaking، (أي الإلتزام بجميع ما ورد في تلك الإتفاقيات بشكل كلي وكامل وليس كما كانت قبل قيام المنظمة) ، حيث كانت تلتزم كل دولة بما تشاء وترفض ما تشاء (هناك بعض الإستثنائات الطفيفة كما سيرد فيما بعد) .

- تقوم بتنظيم والإشراف التام علي جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها وبعض ، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية .

- تقوم بالفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر (هيئة تسوية المنازعات) وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة لسلطة ، بعد قيام المنظمة .

- تقوم المنظمة بمراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الإلتزام بتطبيق الاتفاقات التي ترعاها .

- تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوي المعيشة وزيادة مستوي الدخل العالمي وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم .

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية
MUST OF WTO

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة ، وتكون هي بمثابة الدستور الرئيسي لعمل المنظمة ، وهي القاسم المشترك لجميع الإتفاقات التي تشرف علي تطبيقا ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلع **GAT** ، أو التجارة في الخدمات **GATS** ، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية **TRIPS**.

أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN (Most Favored Nation:

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية .

ثانياً : مبدأ الشفافية TRANSPARENCY:

ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين ، والأنظمة ، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .

وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة ، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة ، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي .

ثالثاً : مبدأ تخفيض العوائق التجارية Reduction Of Trade Barriers :

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار علي تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية ... إلخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

رابعاً : مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity :

يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

خامساً : مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية (SDT):

–إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموماً ، وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل ، مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية ،على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

سادساً : مبدأ المعاملة الوطنية :National Treatment:

ويقضى هذا المبدأ في جوهرة بعدم التمييز بين المنتجات المحلية ، والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية ، أو الضرائب ، أو المواصفات القياسية ، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية .

سابعاً : مبدأ حماية البيئة .Protection Of Environment

تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي .

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية WTO

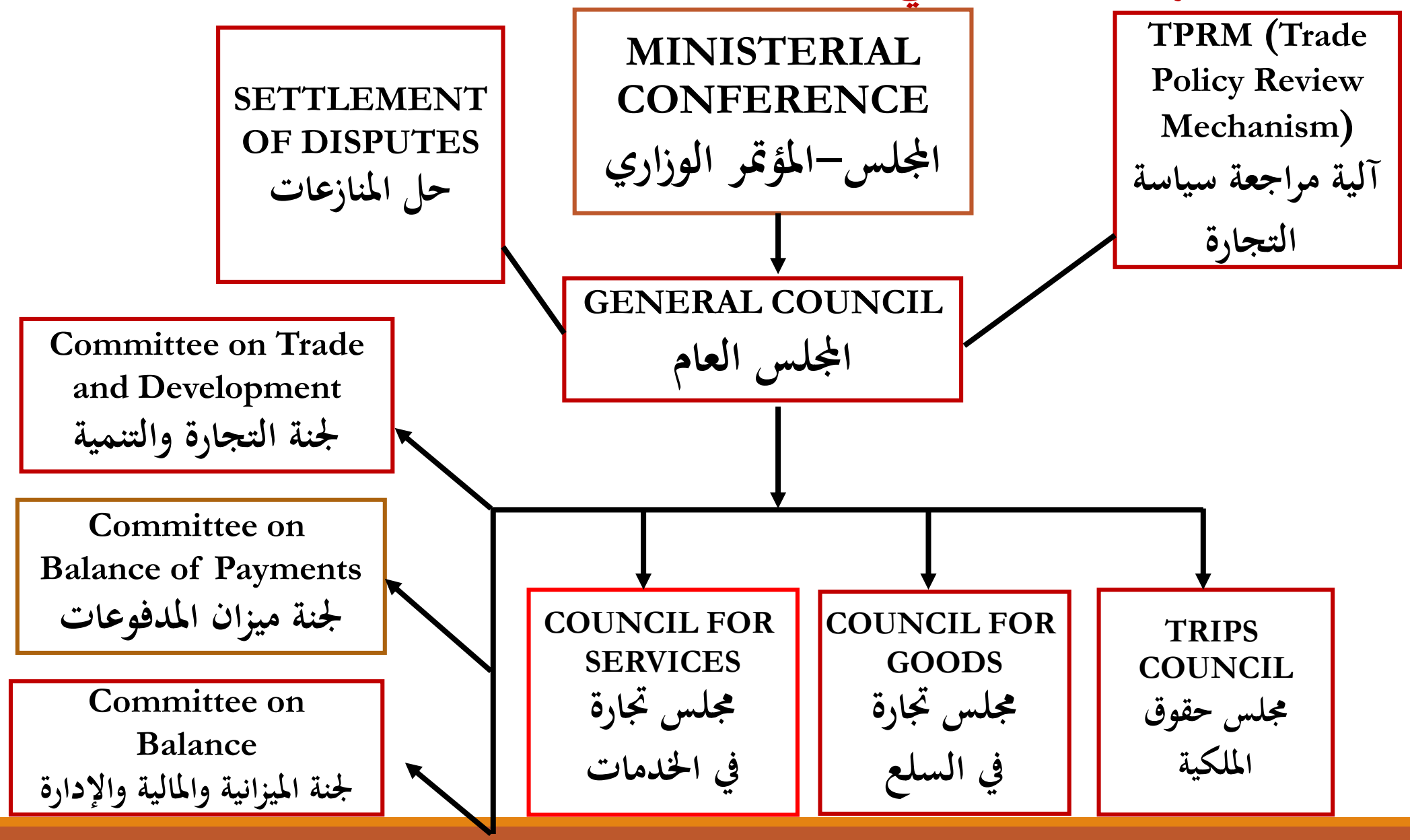

الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتكون من التالي:

1) المؤتمر الوزاري
2) المجلس العام
3) المجالس المتخصصة

أولاً: المؤتمر الوزاري

يمثل السلطة العليا التي تشرف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بلإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف

هو السلطة التي تقوم بتفسير الإتفاقيات (القرار بأغلبية 4/3 الأعضاء)

يتألف من الوزراء الممثلين لجميع الدول الأعضاء

يجتمع مرة كل سنتين (على الأقل)

ثانياً: المجلس العام

يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء

يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل

يضطلع بمهام المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته

يقوم بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء

الجهاز المسئول عن حل المنازعات التجارية بين الدول

ثالثاً: المجالس المتخصصة

تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء تجتمع بصورة شهرية على الاقل

رابعاً: اللجان الفرعية

تتألف من ممثلين عن جميع الدول ألاعضاء تجتمع بصورة أسبوعية على الاقل

خامساً: السكرتارية/ الأمانة

تقدم الدعم الادارى لجميع الدول الاعضاء

أنواع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية

إتفاقيات متعددة الاطراف Multilateral Agreements

(ملزمة لجميع الدول الاعضاء فى المنظمة)

إتفاقيات عديدة الاطراف Plurilateral Agreements

(ملزمة لعدد من الدول الاعضاء فى المنظمة)

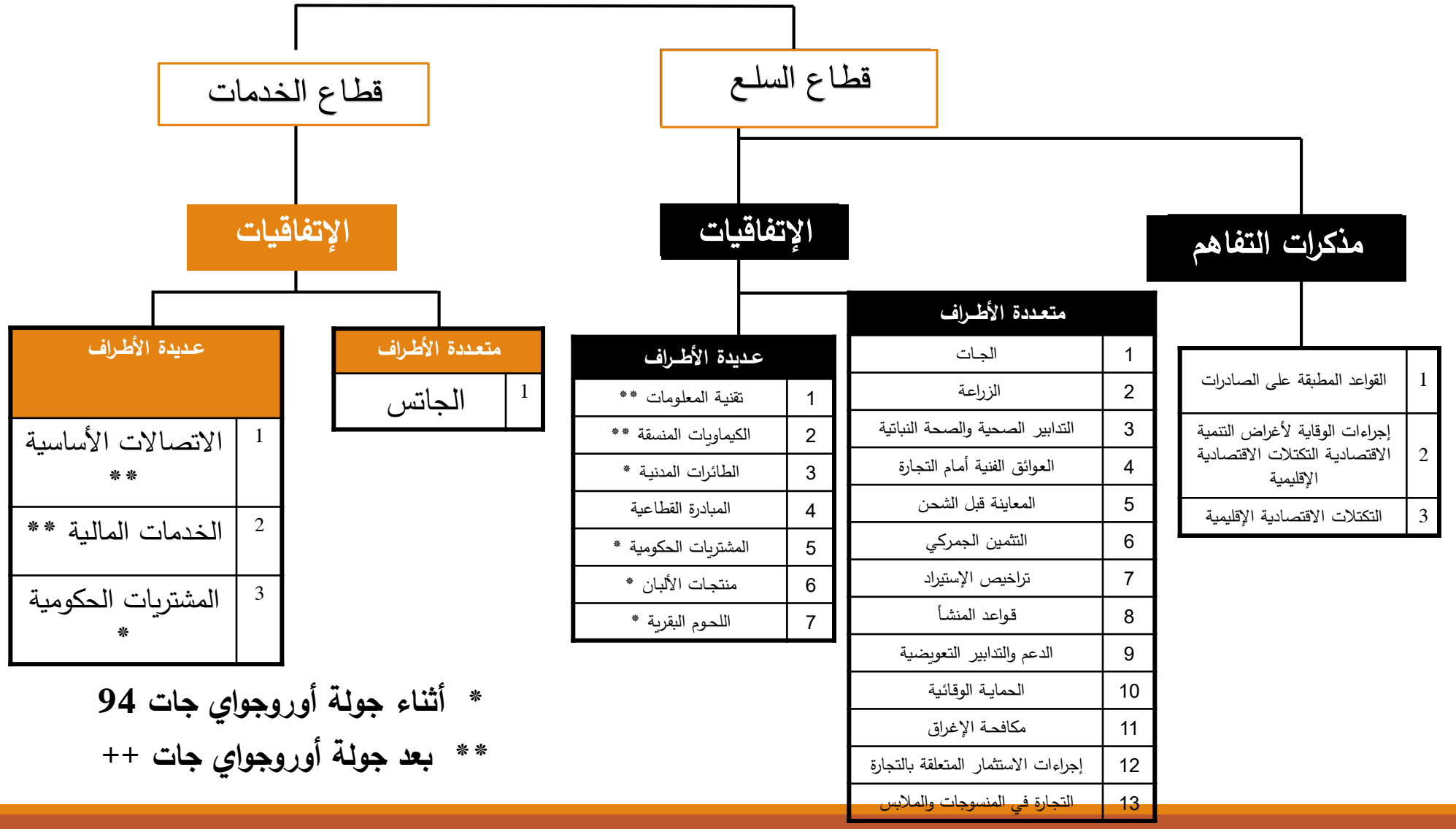

* أثناء جولة أوروجواي جات 94

** بعد جولة أوروجواي جات ++

الحماية الوقائية: اجراءات تتخذ لمواجهة زيادة غير مسبوقة في الواردات و تسبب ضررا جسيما للصناعة المحلية

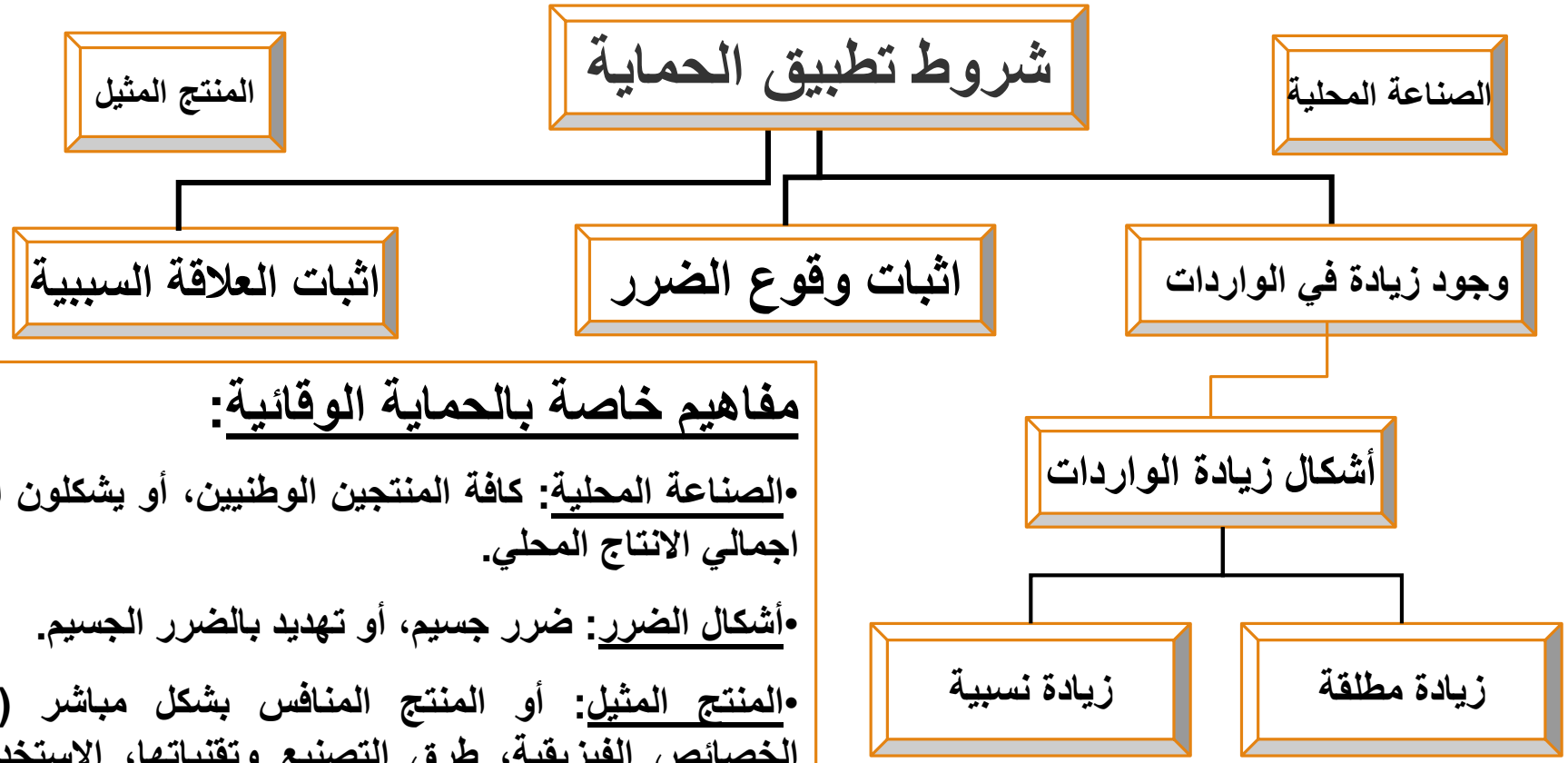

مفاهيم خاصة بالحماية الوقائية:

- الصناعة المحلية: كافة المنتجين الوطنيين، أو يشكلون الجزء الأكبر من اجمالي الانتاج المحلي.
- أشكال الضرر: ضرر جسيم، أو تهديد بالضرر الجسيم.
- المنتج المثيل: أو المنتج المنافس بشكل مباشر (مثيل من حيث الخصائص الفيزيقية، طرق التصنيع وتقنياتها، الاستخدامات، التصنيف الجمركي، المواصفات، التسويق... وما الى ذلك)

إتفاقية مواجهة سياسات الإغراق (Agreement on Anti-Dumping)

يعتبرفى عرف الاغراق قيام دولة ما بتصدير منتجات ما بأسعار أقل من السعر الطبيعي في أسواقها المحلية وبحيث يؤدي الإغراق إلى الإضرار بمصالح المنتجين في الدول المستوردة.

تضمن الإتفاق وضع قواعد لحساب هامش الإغراق وهو الفروق السعرية، وتحديد قيمة الرسوم المضادة للإغراق، وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق.

ينص الإتفاق على وقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور 5 سنوات على اتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلاً، وهو أقل من 2 في المائة من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئيلة وأقل من 3 في المائة من الواردات الكلية للمنتج.

الاغراق: يتحقق الاغراق عندما يكون سعر بيع منتج ما في سوق البلد أقل من سعر بيعه في سوق البلد المصدر. وهو حالة من التمييز في تسعير منتج ما.

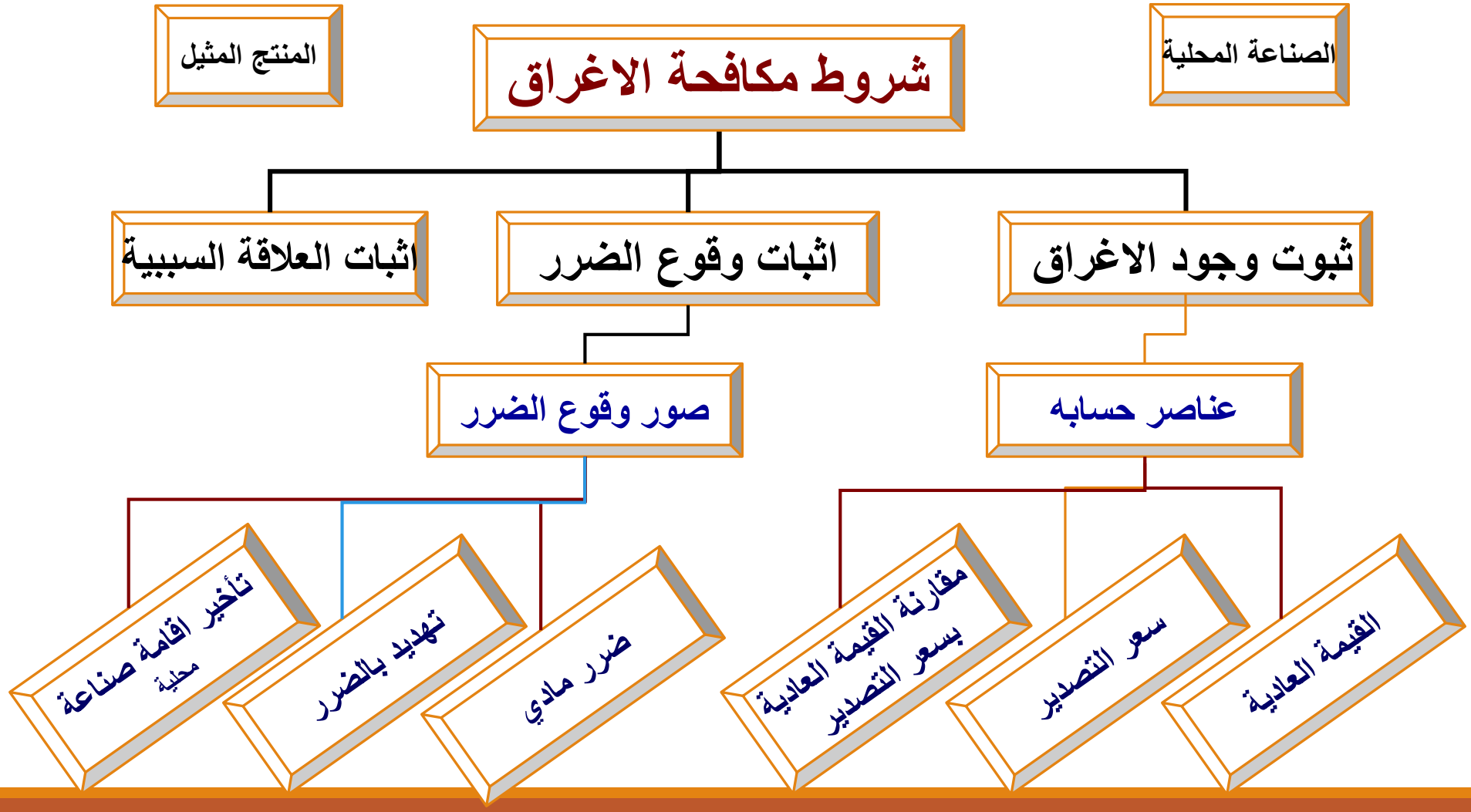

منظمة التجارة العالمية
والمملكة العربية السعودية

تقدمت المملكة العربية السعودية بطلبها للإنضمام إلى اتفاقية "الجات" في إحدى جلسات مجلسها بتاريخ 21 يوليو 1993م.

كان من المحتمل أن لاتواجه بأي اعتراضات هامة على عضويتها على اعتبار أن وضعها التجاري يتوافق مع قوانين "الجات" كما أنها أحد أكثر الإقتصاديات المفتوحة في العالم.

وبالرغم من ذلك فإن المملكة واجهت الكثير من التحفظات من بعض الدول الصناعية وعلى سبيل المثال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة و تكمن تلك التحفظات في نوعية الإعانات والدعم التي تقدمها الحكومة السعودية إلى القطاعات المحلية خصوصاً و الرغبة في المزيد من التحرير الشامل لبعض القطاعات الاقتصادية الهامه مثل القطاع المالي و الاتصالات, و المطالبة بإستحداث و تعديل بعض القوانين و التشريعات بالاضافه الى بعض التحفظات الغير اقتصاديه.

خطوات المملكه في الانضمام

- عقد فريق العمل المكون من الدول الأعضاء في المنظمة المكلف ببحث طلب انضمام المملكة للمنظمة، والذي ضم في عضويته حوالي(54) دولة عضو في المنظمة، العديد من الجولات التفاوضية متعددة الأطراف.
- اشتمل جدول أعمال كل جولة على عدد من الموضوعات الرئيسة المتصلة ببعض الاتفاقيات القطاعية في حقلي السلع والخدمات بغية التعرف على مدى توافق الأنظمة والسياسات التجارية والاقتصادية في المملكة مع مقتضى هذه الاتفاقيات.

- قام الفريق الفني السعودي بإجراء عشرات الجولات من المفاوضات الثنائية مع وفود عدد من الدول الأعضاء في المنظمة بلغ (38) دولة لبحث الطلبات الخاصة بهذه الدول وملاحظاتهم بشأن عروض المملكة الأولية للسلع والخدمات والفترات الانتقالية المطلوبة من المملكة.

وتتلخص المواضيع التي جرى بحثها خلال الجولات الأخيرة في الآتي:

(1) مفاوضات النفاذ إلى الأسواق المتعلقة بعروض المملكة الجديدة للسلع الصناعية والزراعية والخدمات.

(2) الوثائق ذات العلاقة بالنظام التجاري للمملكة (Foreign Trade Regime) والمتمثلة في الوثائق التالية:

- الخطة التنفيذية لتطبيق اتفاقية التثمين الجمركي
- الخطة التنفيذية لتطبيق اتفاقية تراخيص الاستيراد
- الخطة التنفيذية لتطبيق اتفاقية العوائق الفنية للتجارة
- الخطة التنفيذية لتطبيق اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية
- الخطة التنفيذية لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

المنجزات في الانضمام

أنهت المملكة بنجاح المفاوضات الثنائية الخاصة بالنفاذ للأسواق في حقلي السلع والخدمات مع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة وهي (38) دوله للمثال: الاتحاد الاوروبى واليابان والصين واستراليا وكوريا الجنوبية وكندا والباكستان وأوروجواي والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وفنزويلا وماليزيا و الفلبين ونيوزلندا و تركيا و بنما و كوبا والسلفادور..اخيرا الولايات المتحدة

خطوات إنضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية

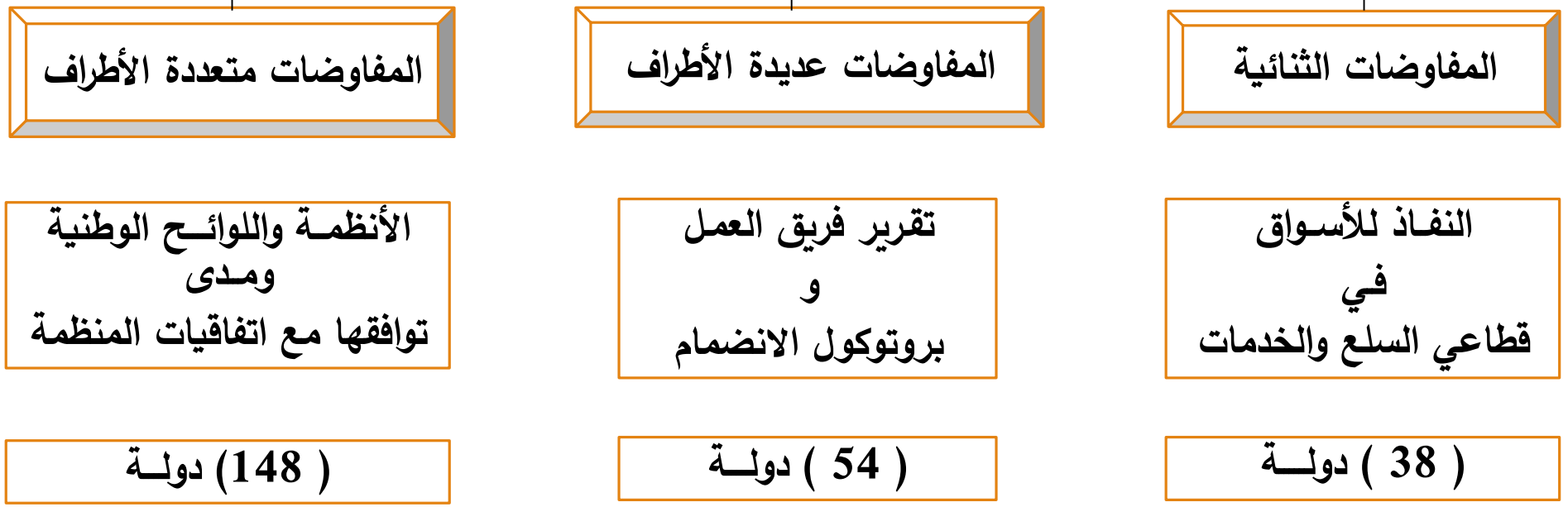

المصدر – وزارة التجارة و الصناعة

المملكة بعد الانضمام
التحديات
الايجابيات و السلبيات

التحديات المتوقعه

تحديات اقتصادية (الدين العام - المنافسة السوقية - البطالة – التضخم - الاغراق)

تحديات معرفية وأكاديمية (نقص الخبرة والمعرفة)

تحديات اجتماعية (حركة الأشخاص الطبيعيين و ماله من تأثير إيجابى و سلبى على العادات والتقاليد)

تحديات في مدى جاهزية بنية الكثير من القطاعات والصناعات فى ظل عدم وجود ميزة نسبية أو تنافسية ووجود دعم لبعض هذه القطاعات والصناعات (إتفاقية الدعم و التعويضات الاحترازية)

تحديات تقنية و فنية (إتفاقية الموانع الفنية للتجارة) المواصفات و المقاييس السعودية و مدى توافقها- إتفاقية التجارة و البيئة)

تحديات قانونية في مدى إمكانية تطبيق بعض الإلتزامات في مرحلة ما بعد الانضمام فى الوقت المحدد

بعض السلبيات المتوقعه اقتصاديا

زيادة اسعار المنتجات الغذائية بمعدل 20% سنويا اعتبارا من عام 2000م نتيجة الالغاء التدريجي للدعم الممنوح من قبل الحكومات الأوروبيه الأمر الذي قد يؤثر على الميزان التجاري بالمملكة.

زيادة أسعار بعض السلع الصناعية التي يتم استيرادها من الخارج بسبب حجب التصنيع المقلد و ملاحقته دوليا.

سيتم تقليص دعم الصادرات الى المملكه من بعض الدول مما سيزيد سعر السلع على المستهلك

تلاشي الأفضليه الممنوحة للمقاولين و الموردين السعوديين داخل السوق السعودي، حسب قوانين منظمة التجاره العالميه

رغم أنه من المفترض أن يكون الغرض من دخول المملكه لمنظمة التجاره العالميه هو القدره على التنافس في مجال صناعة البتر وكيماويات عالميا إلا أنه لن يسمح لها حاليا بإزالة الرسوم المرتفعه التي تفرضها معظم الدول الصناعية

قد يضعف الانضمام الى منظمة التجاره السيادة الوطنيه ظاهريا عندما يتساوى المنتج المحلي وذاك العالمي داخل المملكه

ما قد تسببه الشركات عابرة القارات و الشركات العالميه من منافسه شرسة على معظم الشركات الصغيره و المتوسطه و التي لا تزال تتعامل بأسلوب تقليدي مع معطيات السوق المحلي

بعض الايجابيات المتوقعه اقتصاديا

الارتقاء بالجودة و النوعيه للصناعات و الخدمات السعوديه

تمكين المملكه العربية السعوديه من المشاركه في المحافل الدوليه و انعكاس ذلك على مكانتها الدوليه

تحسين القدره في التفاوض على قدم المساواة مع الدول والتكتلات في قضايا الاغراق

تحفيز و تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل المملكه تفعيل دور المملكه

استراتيجيات وحلول

أولاً: القطاع الحكومي:

إعادة هندسة الاجراءات الإدارية وأتمتتها

تثقيف العاملين ونشر الوعي بينهم بمفاهيم واتفاقيات هذه المنظمة كل في مجال تخصصه

مستفيدين من الدعم الفني والمعرفي والذي تقدمه الكثير من المنظمات الدولية في هذا

المجال

أولاً: القطاع الحكومي:

إعادة هندسة الاجراءات الإدارية وأتمتتها

تثقيف العاملين ونشر الوعي بينهم بمفاهيم واتفاقيات هذه المنظمة كل في مجال تخصصه

مستفيدين من الدعم الفني والمعرفي والذي تقدمه الكثير من المنظمات الدولية في هذا المجال

تطبيق مفهوم الجودة الشاملة فى الخدمات الحكومية

تمكين خصخصة الخدمات الحكومية كل ما كان ذلك ممكناً

ثانياً: القطاع الخاص:

(أ) مجالس الغرف التجارية والصناعية:

سرعة إنشاء مراكز الإستفسار التي تخدم رجال الأعمال عن مواضيع منظمة التجارة العالمية

تقديم المشورة اللازمة والتي تخدم تطلعات رجال الأعمال والصناع حول اتفاقيات المنظمة والتأكد من إيصالها للجهات المسؤولة عن التفاوض.

إعداد الدراسات المتخصصة عن أثر الاتفاقيات على الانشطة التجارية فى سوق الاعمال السعودى.

والمؤتمرات كلما كان ذلك ممكناً إقامة المزيد من المحاضرات وورش العمل والندوات

(ب) رجال الأعمال والصنّاع:

المشاركة الفورية في ورش عمل متخصصة حول اتفاقيات المنظمة وانعكاساتها على أعمالهم.

البدء الفورى في إجراء تقييم شامل متخصص عن الآثار المتوقعة لاتفاقيات المنظمة على أعمالهم وأنشطتهم

إعادة هندسة العمليات الإدارية والإجرائية في أعمالهم

الإندماجات والتحالفات الإستراتيجية بين الأعمال ذات التخصص الواحد (تجربة بنك البلاد – العقاريين)

التحول إلى المؤسسات الإلكترونية و تبنى تقديم حلول التجارة الالكترونية كلما كان ذلك ممكناً

تبني تطبيق الجودة الشاملة في مؤسساتهم

ثالثاً: القطاع الأكاديمي:

توفير منح بحثية للباحثين والمهتمين لبحث الآثار المتوقعة على القطاعات الإقتصادية المختلفة.

استحداث التخصصات العلمية التي تساعد في توفير الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة في اتفاقيات هذه المنظمة.

نشر الوعي وتثقيف فئات المجتمع السعودي بأكمله من خلال إقامة المحاضرات العامة والندوات المتخصصة في هذا المجال بصفة مستمرة.

إعداد مكتبات متخصصة عن إتفاقيات هذه المنظمة و ما يستجد فيها بهدف توفير المعلومات لكل فئات المجتمع – بهيئة مطبوعة وأخرى إليكترونية

عناوين هامة

1. WWW.WTOARAB .ORG
2. WWW.WTO.ORG
3. WWW.ITC.ORG
4. WWW.IMF.ORG